المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان - المجلد (3) العدد(1) يناير 2020

بحث بعنوان

الجمعيات الأهلية النسائية من منظور طريقة تنظيم المجتمع

الباحثة

الزهراء عبد ربه حسنين

معيدة بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص البحث

"الجمعيات الأهلية النسائية من منظور طريقة تنظيم المجتمع"

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية، التى تخدم قضايا المجتمع المحلى وذلك للوصول إلى تنمية المجتمع ككل، وتعمل أيضاً تلك الطريقة على مساعدة المجتمع لمساعدة نفسه فى اشباع احتياجاته ومواجة مشكلاته، كما يعتبر تنظيم المجتمع من أكثر الطرق المهنية اهتماما بالمرأة وخاصة المرأة فى المناطق العشوائية لما لها من أهمية كبيرة فى المجتمع.

وتعتبر الجمعيات الأهلية أولى أشكال مؤسسات المجتمع المدني والتي شاركت فيها المرأة وتعتبر من أكثر المنظمات ارتباطاً بالأهالي والمجتمع وتهدف الجمعيات الأهلية إلى تنمية المجتمع وتحسين أحوال مواطنيه عن طريق تقديم الخدمات التى يحتاجها المواطنين، وبذلك تعتبر الجمعيات الأهلية النسائية جزء لا يتجزأ من القطاع الأهلي ككل التى لها أهميتها فى العمل التنموي والتى كانت لا تقتصر على العمل الخيري فقط، بل امتد عملها لمجالات الدفاع عن حقوق المرأة وتحسين نوعية

الكلمات المفتاحية: طريقة تنظيم المجتمع– الجمعيات الاهلية النسائية – نوعية الحياة.

Abstract

"Women's NGOs of the Method of Community Organization method Perspective "

Community Organization method is one of the ways of the profession of social work, which serves the issues of the community in order to reach the development of the society as a whole, and also works to help the society to help itself to satisfy its needs and face its problems, as is considered the organization of society is one of the most professional methods of concern for women, especially women in informal areas because of their great importance in society

The ngos are the first forms of civil society institutions in which women participated and are considered one of the most related organizations to the people and society and the ngos aim to develop society and improve the conditions of its citizens by providing the services needed by citizens, thus the women's ngos are an integral part of the civil sector as a whole, which was important in the development work, which was not limited to charitable work, but extended its work to the areas of defending women's rights, improving the quality of life

Keywords :

Community Organization method - women's NGOs - quality of life.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

إن مجتمعنا الراهن هو مجتمع المنظمات التى تطورت وانتشرت تدريجياً حتى أصبحت اليوم تغطى أغلب مناحي الأنشطة الحيوية فى المجتمع الإنساني المعاصر، حيث أدرك الإنسان منذ القدم أن الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها لا يمكن أن تتحقق بالجهد الفردي والطاقة الفردية وحدها وأن التعاون مع غيره يعتبر ضرورياً، ولذلك ظهرت المنظمات فى حياة الإنسان.[1]

والمنظمات الأهلية الصغيرة المهتمة بالنساء جزء لا يتجزأ من القطاع الأهلي ككل، لذا يلزم أن نلقي نظرة على تاريخها كجزء من تاريخ نشأة وتطور القطاع الأهلي عموماً فى مصر. [2]

ويعتبر المجتمع المصري من أقدم المجتمعات التى عرفت ومارست العمل الاجتماعي التطوعي من خلال الجمعيات الأهلية التى ساهمت فى تلبية الاحتياجات المجتمعية للفئات غير القادرة، الأمر الذى أدى إلى تزايد هذه الجمعيات حتى بلغ عددها فى مارس 1999 حوالي 14,600 جمعية أهلية مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي(الشئون الاجتماعية سابقاً) وهى تعمل فى مجالات مختلفة للرعاية الاجتماعية والتنمية.[3]

ولقد شهد المجتمع المصري على طول تاريخه أشكالاً متعددة من التنظيمات الاجتماعية الأهلية والتى لعبت دوراً فاعلاً فى الممارسة المنظمة للعطاء والتطوع والتكامل الاجتماعى والمشاركة الايجابية فى أعمال الخير ودرء المخاطر، ونشر الوعى والتعاون والإستثارة.[4]

ونشأت فكرة الجمعيات الأهلية منذ عدة قرون فى دول الغرب الرأسمالي، وذلك فى إطار مفهوم الخير والإحسان Philanthropy وفى ضوء القيم الدينية، وارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة، غير أن هذا المضمون قد تطور واتسع استجابة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى هذه الدول، بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد

ودور أكثر فاعلية فى مجتمعاتها.[5] كما ترجع جذور مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أعمال الجمعيات الأهلية التى مارست من خلالها المهنة.[6]

وكانت الجهود الأهلية فى مصر منذ عام 1821 هى المسئول الأول عن الخدمات الاجتماعية، وحتى بدايات قيام الدولة بالتدخل فى مجال الخدمات الاجتماعية عام 1939 من خلال وزارة الشئون الاجتماعية، وكان من آثار تدخل الدولة فى هذا المجال أن قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتبنى بعض مشروعات الجهود التطوعية، وقد اهتمت الدولة خلال الخمسينات من القرن الماضى بالتركيز على الدمج الوظيفى للجمعيات ذات الأغراض المتعددة، والتى تقوم بالتعامل بشكل شامل مع المشاكل الاجتماعية، وتطورت العلاقة بين الدولة والجمعيات من الستينات وحتى الآن، بحيث تصاعد تدخل الدولة فى الأنشطة الاجتماعية بغرض تنظيمها، صاحبة ازدياد فى الاندماج الوظيفى للجمعيات؛ سواء من خلال قيام الوزارة بالمساهمة فى إنشاء جمعيات تطوعية، أو الهيمنة التنظيمية.[7]

فبدأ ظهور بوادر الإشراف على الجمعيات الأهلية من خلال إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية سنة 1939 وقد أشار مرسوم إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن تتولي الوزارة الإشراف على المؤسسات والنوادي والجمعيات والملاهي وأعمال الإحسان والجمعيات التعاونية، وقد مارست الوزارة حقها فى الرقابة على أعمال الجمعيات بالتفتيش.[8]

وللجمعيات الأهلية عدة مسميات أخرى تتحدد فى ضوء الاطار الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى الذى تمارس فيه دورها، فبينما تسمى فى المنطقة العربية وبعض الدول النامية بالجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة، وتعرف –فى الولايات المتحدة الأمريكية– بإسم المنظمات غير الحكومية أو المنظمات التى لا تهدف إلى الربح بينما تسمى فى دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بالمنظمات الاجتماعية أو منظمات الصالح العام.[9]

وقد إستمر عدد الجمعيات الدينية والإسلامية والقبطية فى التصاعد ولكن مع عدم اقتصار النشاط على الدعوة والعمل الخيري، ولكن امتد بشكل أساس إلى دعم القضية الوطنية (الإستقلال والدستور) كذلك شهدت هذه الفترة تحالفات عديدة بين الجمعيات الإسلامية والقبطية لعبت دورها في دعم الوحدة الوطنية ومساندة ثورة 1919.[10]

ويعتبر قانون رقم "49 لسنة 1945" أول قانون ينظم عمل الجمعيات الأهلية فى مصر، وتلاه العديد من القوانين الأخرى، إلى أن صدر قانون رقم "384 لسنة 1956" لجمع شتات القوانين المنظمة للجمعيات فى قانون واحد، ثم تعديله بعد ذلك فى قانون آخر هو القانون رقم "32 لسنة 1964"، وجسد هذا القانون قمة الهيمنة التنظيمية، حيث أعطى الجهة الإدارية الحق غير المشروط فى الرقابة على أعمال الجمعيات، وسلطة حل الجمعيات إذا ثبت عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشأت من أجلها، واتبعت الدولة وسائل تنظيمية أخرى تمثلت فى ضرورة موافقة جهات الأمن على المؤسسين لإنشاء الجمعية، وفى تجميع الجمعيات فى اتحاد عام وإتحادات إقليمية.[11]

ومن ثم فإن دراسة المنظمات الأهلية النسائية لا يمكن أن يكون لها واقعيتها ومنطقها إلا بمعرفة سياق المجتمع العام الذى تعيش فى كنفه المرأة فلا يمكن أعطاء صورة بانورامية تعكس مجمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع وموقع المرأة فيه يكون علمياً ومنهجياً طريقاً صحيحاً لدراسة هذه المنظمات، ولقد ارتبطت نشأة المنظمات النسائية وتشكلها التاريخي بمجموعة من المؤثرات أو التحديات الداخلية والخارجية والتى تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذى تبلورت فى جنباته حركة وأوضاع هذه الجمعيات الأهلية النسائية في مصر.[12]

وعرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ زمن بعيد، حيث يعود إنشاء أول جمعية أهلية فى مصر أنشأت عام 1821 حيث تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات

الأجنبية التى عاشت فى مصر فى ذلك الوقت، فى عام 1856 أنشأت الجمعية اليونانية بالقاهرة لتهتم بالجالية اليونانية بالقاهرة، وفى عام 1859 ظهرت الجمعيات الأهلية الثقافية وذلك بإنشاء جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية كما تكونت جمعية المعارف في عام 1868 والجمعية الجغرافية عام 1875 ، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1987.[13]

وشهدت العقود التى سبقت الاحتلال البريطاني عام 1882 نشاطاً واسعاً للإرساليات (أو البعثات) التبشيرية الوافدة من دول أوروبية مختلفة، وقد اتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية، وإنشاء المدارس التابعة لهم، والتى تتيح تعليم الفقراء بالمجان، ولقد أدى نشاط البعثات التبشيرية إلى معارضة المصريين جميعاً المسلمن والأقباط، ما شجعهم على إنشاء عشرات المنظمات الأهلية ذات السمة الدينية والتى استخدت أسلحة مماثلة لما استخدمتة البعثات التبشيرية بتقديم الإعانات للفقراء، وإنشاء المدارس المجانية لهم، وفى العقدين الآخرين من القرن التاسع عشر قامت المنظمات الأهلية الدينية بإنشاء العديد من المدارس كاتجاهاً عاماً.[14]

ولقد تحولت الجمعيات الأهلية إلى شعلة من النشاط قبل الاحتلال ومنذ تزايد النفوذ البريطاني، تسعي إلى مقاومة إستبداد الحكم وطرح بدائل للإصلاح، مما أدى إلى بعض المصادمات بين السلطة والجمعيات وتم إغلاق البعض منها مثل جمعية "محفل التقدم" وجمعية "محبي التقدم" بسبب نشاطها الثقافي الواسع الذى ركز على الدعوة لمبادئ الحرية والإخاء، أما النموذج الآخر فهو جمعية مصر الفتاة التى تألفت من الشبان المثقفين بالإسكندرية عام 1879 وكان هدفها القضاء على ديكتاتورية إسماعيل، وقد نادت بالشورى ووضعت برنامجاً للإصلاح العام، ومن الملاحظ أن الجمعيات وهى تنشط في مجال السياسة قد حرصت على إبعاد هذه الصفة عنها من خلال أمرين، أولهما التأكيد من خلال قياداتها ولوائحها أنها لا تعمل بالسياسة، وثانيهما الإستعانة بالأمراء للرئاسة الشرفية للجمعيات (من

ذلك الجمعية الإسلامية الخيرية وجمعية المقاصد الخيرية) ومن هنا تتوفر الدلائل علي أن انخراط الجمعيات الأهلية بالعمل العلني فى السياسة قد يتسبب فى الصدام مع السلطة وإغلاق الجمعية، وهو ملمح في ممارسة الجمعيات ما زال سائداً حتى هذه اللحظة.[15]

وفى العقد الأخير من القرن العشرين ألقيت المزيد من الأضواء على أنشطة المنظمات الأهلية فى جميع أنحاء العالم، لاسيما المهتمية منها بالمرأة والتنمية. وامتد نمو عدد المنظمات الأهلية المهتمة بالنساء من الثمانينيات إلى التسعينيات، حيث شهدت مصر طوال تلك الفترة وحتى عام 1996 تأسيس سلسلة من المنظمات الأهلية النسائية فى القاهرة والمحافظات.[16]

ولقد برزت فى السنوات الأخيرة الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني والتى تشكل القطاع الأكبر منه وكفاعل رئيسي فى التنمية وبرغم وجود الجمعيات الأهلية منذ بداية القرن التاسع عشر وإهتمامها بقضايا مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولا محورياً ونقلة كمية فى واقع الجمعيات الأهلية، وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية ، وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية فى خطاب التنمية.[17]

هذا ويمكن أن نقول إن الجمعيات الأهلية فى مصر قد مرت بمراحل مختلفة هى كالتالي:[18]

1- مرحلة البداية (منذ نهاية القرن التاسع عشر).
2- مرحلة الإنتشار (مع ثورة 1919).
3- مرحلة الإشراف والتوجيه (منذ الثلاثينيات والأربعينيات فى القرن العشرين).
4- مرحلة تراجع العمل الأهلي (مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952).

5- مرحلة الإنفتاح (منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر) وفى هذه المرحلة بدأت الجمعيات الأهلية تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتى استلزمت وجود شركاء جدد فى عملية التنمية جنباً إلى جنب مع القطاعين الحكومي والخاص.

أسباب ظهور الجمعيات الأهلية:[19]

1. تعقد المشكلات الاجتماعية وتشابك أسبابها، وصعوبة، إرجاعها إلى عامل واحد.
2. تراكم المعرفة البشرية ونموها المتزايد، وظهور نزعة متنامية نحو التخصص، وكذلك تقدم العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. تنوع وتعدد احتياجات المجتمعات، وظهور احتياجات جديدة كلما تمكن أفراد المجتمع من اشباع احتياجاتهم.
4. عدم قدرة السلطات الحكومية وحدها على تقديم الخدمات لأعضاء المجتمع.
5. زيادة وعى المواطنين واحساسهم بمسئولياتهم تجاه أنفسهم ومجتمعهم.
6. سيادة الإتجاه نحو الديمقراطية، وإفساح الكثير من الحكومات مكاناً بارزاً للجهود الأهلية، وتشجيعها وتدعيمها لمشاركة المواطنين مما يدربهم على الاعتماد على أنفسهم فى حل مشكلاتهم مستقبلاً.

ثانياً: الوضع الحالى للجمعيات الأهلية النسائية فى مصر وتصنيفاتها:

تشير الشواهد والدراسات المتاحة إلى تحقيق مؤداها تراجع حركة التطوع وقصور العمل الاجتماعي الأهلي عن تحقيق أهدافه، فالكثير من هذه الجمعيات لا تؤدي عملاً حقيقياً، وبإختصار أن هذه الكثرة العددية تؤثر سلباً على جودة العمل، أو تحقيق الهدف ويرجع ذلك إلي:[20]

1- غياب المشاركة حتى الثانوية لأغلب تلك الجمعيات فى الأمور السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها المحلية، مما أفقدها التأييد والدعم المالي والمعنوي من قبل أفراد المجتمع، مقارنة بمراحل النشأة وحتى عام 1952م.

2- إن معظم هذه الجمعيات غالباً لا يسمح لها، ولا تستشار من قبل التنظيمات السياسية ولا من قبل المسئولين عن وضع سياسات التنمية القومية، وهذا التجاهل نابع من اعتبار تلك الجمعيات ليس لها ثقل أو وزن سياسي أو اجتماعي فى المجتمع، وهو فى الحقيقة بخس لقدر وقيمة أنشطتها.

3- إن الجمعيات الأهلية فى مصر فقيرة فى مواردها المالية والفنية والتنظيمية مقارنة بمثيلتها فى أمريكا وأوروبا غالباً ما تنشط الجمعيات وتضعف متأثرة بقوة أعضائها النشطين ودرجة نفوذهم وتأثيرهم على صانعي القرار فى المجتمع.

4- "دوران النخبة" أو تغير القيادات فى مجالس إدارات عدد كبير من الجمعيات يتسم بمعدل تغيير محدود، ويبدو أن هناك "شخصيات تاريخية" لا زالت تمثل قيادات تقليدية لهذه الجمعيات.

5- إن الجمعيات الأهلية مع وجود بعض الاستثناءات، هى فى معظمها جمعيات صغيرة ومنعزلة وليس لها علاقات قوية مع الجمعيات الأخري، فى صور تكامل رأسي أو أفقي على الرغم من أن القانون يلزمها بعضوية الإتحادات الإقليمية والنوعية، كما يلزمها بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات الأخري فى المجتمع.

6- غلبة التوزيع العشوائي على الجمعيات الأهلية (رعاية وتنمية) بصفة عامة وفى المناطق الحضرية بصفة خاصة، وعلى الرغم من تنظيم ذلك فى القوانين المنظمة لعمل الجمعيات، إلا أن الواقع يعكس العشوائية فى التوزيع، والتضارب فى الاختصاصات، والتشابه فى الخدمات المقدمة وإن اختلفت مسمياتها من جمعية لأخري.

7- انخفاض مشاركة الشباب أقل من 40 عاماً، حيث يعتبر من أهم قضايا المنظمات التطوعية المثارة الآن، هى التطوع وانخفاض مشاركة الشباب.

٨- على الرغم من وجود إتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، اتحادات إقليمية ونوعية، إلا أنها تعتبر مجرد أماكن وموظفين يتقاضون أجراً، أى كيانات بدون سياسة أو عمل مخطط لتنمية الحركة التطوعية فى مصر.

٩- النمو المتزايد والمستمر للسيطرة والرقابة ولتدخل الحكومة فى شئون الجمعيات سواء عن طريق التمويل، أو التشريع، أو من خلال فرض مستويات معينة للعمل، بما لا يتناسب مع ظروف الحياة المتغيرة والمتجددة، والمتغيرات العالمية نحو العودة إلى الاعتماد على المؤسسات والجمعيات الأهلية فى تقديم خدمات تنموية لمجتمعات المحلية.

وهناك وجهة نظر لتصنيف الجمعيات الأهلية طبقاً لطبيعة المستفيدين إلى:[21]

1- جمعيات المنفعة المتبادلة، حيث يتوقع أن تعمل وتدعم إهتمامات الأعضاء.
2- منظمات الخدمة، وتعمل لخدمة اهتمامات ورعاية المستفيدين.
3- منظمات المصلحة العامة، للجمهور بوجه عام.

وهناك تصنيف أخر للجمعيات الأهلية:

حيث تتنوع الجمعيات الأهلية بحسب الحاجات التى تسعى لإشباعها إلى الأنواع التالية:[22]

1) **الجمعيات الرعائية:** وتقوم هذه الجمعيات بتقديم الخدمات التعليمية والصحية، وغيرها من الخدمات التى توجه لإشباع الحاجات الأساسية للبشر.
2) **الجمعيات التنموية:** وتسعى هذه الجمعيات إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال صيغة المشروعات الصغيرة.
3) **المنظمات الدفاعية:** ويدخل فى إطارها جملة منظمات حقوق الانسان بأنواعها المختلفة، وهى إحداث جيل من الجمعيات وأخطرها على الصعيد القومى والعالمى وأكثرها قدرة على مسائلة المسئولين فى الدولة القومية.

4) **الجمعيات الثقافية والعلمية:** وتنشأ هذه الجمعيات لإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها أو تحقيق أهدافهم.

ثالثاً: أنواع الجمعيات الأهلية النسائية العربية وسماتها:[23]

يمكن تقسيم الجمعيات الأهلية النسائية العربية من حيث النشاط إلى منظمات خيرية رعائية وتنموية، ومنظمات ثقافية دفاعية ذات توجه مطلبي حقوقي، وقد ظهرت حديثاً بالإضافة إلى ما سبق منظمات ذات توجه إسلامي تحمل رؤية شرعية للمرأة، ويختلف وزن وحجم كل نوع من هذه المنظمات من دولة عربية إلى أخري، بناء علي المستوي الاقتصادي للمجتمع، والمستوي الثقافي، ومستوي وعى العاملين فى المنظمات الأهلية، ومدي تطور الحركة النسائية، ومساحة الممارسة الديمقراطية.

1- المنظمات الخيرية الرعائية والتنموية:

تعني المنظمات الخيرية الرعائية والتنموية بتقديم الخدمات الحياتية إلى المرأة المحتاجة مركزة على مشكلات المرأة الحياتية، لذا تركز أغلب الأنشطة التى تمارسها والخدمات التى تقدمها تلك المنظمات على الخياطة، والتطريز، ورعاية الطفل، وتنظيم الأسرة وغيرها.

وتتسم علاقة التعامل بين هذه المنظمات الأهلية وجماعاتها المستهدفة "بالوصاية" وتشبه فى أغلب الأحوال علاقة المانح- المستقبل، حيث لا يشارك المستفيدون فى أى نشاط فى المنظمة غير استقبال المساعدة.

وأكثر ما نجد هذا النمط من المنظمات فى الدول التى تعاني من أومة فى التنمية، ومن زيادة معدلات الفقر أو تزايد الفئات المهمشة، مثل اليمن ومصر وتونس والمغرب ولبنان والسودان وفلسطين.

2- المنظمات الثقافية الدفاعية:

يختص هذا النوع من المنظمات بنوعية معينة من النساء من فئات طبقات اجتماعية معينة ممن يملكن الوقت والمال، وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد من الأربعين غالباً، حتى لا يكون هناك أطفال فى حاجة إلى الرعاية.

ويؤخذ على هذه الجمعيات أنها لا تمثل غالبية النساء العربيات، كونها تهتم بالأمور الثقافية التى تغيب عن فهم واهتمام كل أنواع النساء، مما يعنى تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات اجتماعية عن المشاركة فى العمل الأهلي النسائي العربي.

كما يؤخذ عليها تنفيذها لبرامج دول الشمال المانحة، والبعيدة عن اهتمامات وهموم الفئات الشعبية، مما أفقد هذه الجمعيات دورها التنموي، اذ على رغم إلتزام هذه الفئة بأيديولوجيا العدالة الاجتماعية وعلى رغم تعاطفها بالتالى بشدة مع مشاكل النسوة الفقيرات، لم تنجح أى من هذه المنظمات فى إشراك وإدماج هؤلاء النسوة فى المنظمات كعناصر إيجابية فاعلة فى عمليات التغيير الاجتماعي.

ويكثر وجود مثل هذه الجمعيات، ونتيجة لوجود الهامش اليمقراطي رغم محدوديته فى كل مصر وتونس ولبنان والمغرب والأردن، حيث تزايد حديثاً فى تلك الدول إنشاء المنظمات النسائية الدفاعية التى تتبني مطالب حقوقية وتدافع عن المكتسبات التى حصلت عليها النساء فى تلك المجتمعات.

3- المنظمات ذات التوجه الإسلامي:

جاء اهتمام النساء ذات التوجه الإسلامي بهذا النوع من المنظمات من أجل تصحيح النظرة حول المرأة في الإسلام، وبيان الأدوار المنوطة بها والتي حددها الشرع الإسلامي في نصوص ثابتة لا تقبل التعديل والإستبدال، كما جاء حماس هؤلاء النسوة للمشاركة بهذه المنظمات من أجل إثبات تمسكهن بالهوية الشخصية، والتمسك بأسلوب حياة في العالم الحديث، يشتمل على وعى بمدى التحديات التى يواجهنها.

سمات الجمعيات الأهلية:[24]

1- التطوعية:

وهى تعنى أولاً أن المنظمة تنشأ طوعياً, بمعنى أنه ليس هناك فى النظام القانونى أو الإطار اللائحى فى البلد المحدد ما يدعوا إلى تشكيلها, أو ما يمنع تشكيلها, وهناك ثانياً عنصر التطوعية فى الإشتراك فى المنظمة سواء فى أعداد صغيرة من الناس يشكلون مجلس الإدارة, أو أعداد كبيرة يمثلون الأعضاء, أو مستفيدين ويسهمون أيضاً بإعطاء جزء من وقتهم للمنظمة بطريقة تطوعية.

2- الإستقلال:

المنظمات غير الحكومية والتى تنشأ وفق النظام القانونى فى البلاد, ينبغي ألا يهيمن على مقدرتها سوى هؤلاء الذين شكلوها, أو بواسطة مجالس إدارتها فوضها الأعضاء فى إدارتها, أو يستلزم القانون تفويضهم بالإدارة.

3- عدم إستهداف الربح:

المنظمات التطوعية لا تنشأ لتحقيق أرباح شخصية, أو تحقيق كسب ومع ذلك فهذه المنظمات قد تستخدم موظفين, وتدفع لهم أجوراً, غير أنه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يتقاضوا أجوراً على أعمالهم ما عدا إستردادهم ما قد يدفعونه فى سبيل أداء عملهم, والمنظمات التطوعية قد تنغمس فى أنشطة تهدف إلى تحقيق إيرادات غير أنه مع ذلك ليس من حقها أن توزع أرباحاً على أعضائها, وعليها أن تنفق ما قد تحصل عليه من إيرادات فقط على أنشطتها.

4- عدم القيام بالخدمة الشخصية علي إداراتها:

هدف المنظمات التطوعية هو تحسين ظروف غير القادرين ممن لا يستطيعون إستغلال إمكانياتهم أو يكتسبوا كامل حقوقهم فى المجتمع, وذلك من خلال العمل المباشر أو غير المباشر. ولا يجوز لها أن تقوم بأنشطة تضر بالصالح العام لأعضاء المجتمع ككل.

رابعاً: أهمية الجمعيات الأهلية النسائية:

نشأت المنظمات الإجتماعية استجابة للاحتياجات والتغيرات الاجتماعية ويرجع"هربت هكس" H. Hicks هذه النشأة إلي سببين أولهما أسباب اجتماعية تعمل على مقابلة الإحتياجات النفسية والاجتماعية، والأخري أسباب مادية تتمثل فى مقدرتها على القيام بمهام لا يستطيع الإنسان أن يحققها بنفسه، لذا أصبحت هذه المنظمة حقيقة واقعة فى كل المجتمعات حيث أنه لا مجتمع بدون منظمات.[25]

وتكمن أهمية المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى كونها منظمات وسيطة تعمل كحلقة اتصال بين السكان ورغباتهم واحتياجاتهم ومواردهم من ناحية، وبين صانعى القرار والقائمين على التخطيط التنموى من ناحية أخرى.[26]

وتعتبر الجمعيات الأهلية أداة هامة لتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك لإقترابها من الفئات المستهدفة وقدرتها على المتابعة بما يكفل نجاح المشروع، وتحصل الجمعيات الأهلية التمويل من الصندوق الاجتماعي، والوزارات، والبنوك، والهيئات المانحة. وقد حققت الجمعيات الأهلية العديد من النتائج الهامة فى مجال إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوي إقراض النساء سواء فى صور قروض فردية، أو فى صورة قروض لمجموعات من الإناث، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة القروض الممنوحة للمرأة من الجمعيات الأهلية ماتزال محدودة مما يتطلب المزيد من الجهد لإستهداف فئات من النساء مثل المرأة المعيلة، والمرأة التى تعول معوقين، وخريجات التعليم الفني التجاري وغيرهم.[27]

ويمكن توضيح أهمية الجمعيات الأهلية التطوعية فيما يلى:[28]

1- للجمعيات الأهلية التطوعية أهمية كبري فى حماية المجتمع حيث يفترض أن صحة ونمو النظام البيروقراطي يتطلب الإستمرار فى خلق قنوات لربط وتجميع الإهتمامات التى لم توضع فى الإعتبار والخاصة بالقطاعات المهملة من السكان.

2- أن الجمعيات الأهلية المنتشرة فى ربوع مصر وما تؤديه من خدمات جليلة للمجتمع فى مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية ما هى إلا تعبير ع الوجه الحسن المشرق للشعب المصري الأصيل الذى انتظم فى هذه الجمعيات متطوعاً مدفوعاً بقيم الخير والإنسانية والقيم الدينية الأصيلة التى تحض على التكافل الاجتماعي لتحقيق رعاية الإنسان لأخيه الإنسان.

3- إن هذه الجمعيات الأهلية التطوعية وما تؤديه من خدمات متنوعة للمجتمع يتحمل تكاليفها الأفراد وبذلك يرفع عن كاهل الدولة عبء تكلفة هذه الخدمات والتى يجب على الدولة أدائها لرعاية أفراد المجتمع ولهذا تعتبر هذه الجمعيات إضافة اقتصادية جديدة للمجتمع بجانب أنها مصدر لرعاية أفراده.

4- أن هذه الجمعيات الأهلية تقوم بتقديم خدماتها لنوعيات معينة من المستفيدين فى المجتمع بكفاءة وفاعلية تفوق أحياناً فاعلية وكفاءة المؤسسات الأسرية ومجال الرعاية الصحية ومجال التعليم ومحو الأمية ومجال المساعدات الاجتماعية.

5- أن الأفراد هم الذين أنشأوا هذه الجمعيات وهم الذين يتولون إدارتها ويدبرون تمويلها ويحددون أغراضها ويعملون على تحقيقها وتتوافر لديهم حرية الحركة والعمل والتطوير والإبتكار والتجديد فى هذه الجمعيات وصولاً إلى تحقيق أغراضها بفاعلية أكثر دون الدخول فى تعقيدات إدارية بيروقراطية.

6- أن هذه الجمعيات الأهلية التطوعية تتيح الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة فى رعاية أفراده وفى تنمية المجتمع وتتيح لهم فرص التعاون المثمر البناء من أجل المشاركة فى أمور مجتمعهم فتزيد إحساسهم بمشاكله وحاجاته وبالتالي يعمق إنتمائهم للمجتمع.

وهناك وجهة نظر أخرى لأهمية الجمعيات الأهلية تتمثل فى:[29]

1) من خلال الجمعيات الأهلية تتاح الفرص لمشاركة المواطنين فى صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات.
2) تعتبر هذه الجمعيات مجالاً هاماً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة المدنية والاجتماعية، بل وفى بعض الأحيان فى الحياة الاقتصادية ومن ثم فهى تسهم فى تدعيم الديمقراطية والمجتمع المدنى.
3) تلعب دوراً كبيراً فى مختلف المجتمعات الانسانية المعاصرة من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية.
4) يستفيد منها مها عشرات الملايين الفقراء والمرأة وأطفال الشوارع واليتامى والمعاقين والبؤساء والمهمشين على مستوى لبعالم، كما تهتم بالقضايا الكبرى التى يعاني منها المجتمع.
5) تسهم الجمعيات الأهلية فى إحداث التغيير الاجتماعى والسياسى فى المجتمع، وهى أيضاً مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات فى أداء السياسات العامة(الحكومة).
6) تقوم هذه الجمعيات بدور رئيسى فى توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية فى المجتمع، بل إن هذا الدور يتزايد، نظراً لإتجاه الدولة نحو الخصخصة ليس فقط فى المجال الاقتصادى، بل أيضاً فى المجال الاجتماعى بمفهومه الواسع وتخليها بعض الشئ عن كونها دولة الرفاهية.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن للجمعيات الأهلية النسائية أهمية كبيرة فى المجتمع وخاصة المناطق العشوائية حيث أنها تلبى العديد من الاحتياجات الهامة والضرورية للسيدات إلى جانب المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

خامساً: أهداف الجمعيات الأهلية النسائية وخصائصها:

تعتبر الجمعيات الأهلية أداة أساسية من الأدوات التى تستخدمها المجتمعات لتحقيق التنمية المحلية، حيث تمكن المجتمع من تحقيق أهدافه التنموية.[30]

وللجمعيات والمؤسسات الأهلية دوراً رائداً فى التعريف بميادين الخدمة الاجتماعية بل وفى إدخال برامج للخدمة العامة والنهوض بها إلى المستوي المطلوب.[31]

وتعتبر هذه المجموعات فعالة فى إحداث التغيير داخل المجتمع ككل, نظراً لطبيعة العمل الجماعى حول المصالح المشتركة, فإن توفير الخدمات الاجتماعية كان دوراً حاسماً تلعبه منظمات المجتمع المدنى تقليدياً, سواء فى البلدان الصناعية أو النامية ومع ذلك , فإن التغيير الرئيسى الذى حدث فى السنوات الاخيرة هو أن منظمات المجتمع المدنى لم تعد تقدم فقط الخدمات للأشخاص الذين فشلت الحكومة فى الوصول إليهم, لكنها الآن أكثر بكثير فى التيار الرئيسى للأنشطة الإنمائية.[32]

وقد لعبت المنظمات الدولية التى تأسست فى القرن العشرين، وعلى قمتها الأمم المتحدة دوراً بارزاً فى تبني قضايا جميع الفئات فى المجتمع الإنساني وتأسيس إجماع دولي مستقر نسبياً حول أهلية هذه الفئات بما فيها المرأة فى الحصول على حد أدنى من الحقوق الإنسانية.[33]

ويمكن إجمال أهم الأهداف التى تسعى الهيئات الاجتماعية لتحقيقها فيما يلى:[34]

1. تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية فى تقديم برامج الرعاية والتنمية.
2. حث الحكومة على تبنى توجهات وسياسات عامة لخدمة المواطنين.
3. السعى لحل مشكلات فائمة فى المجتمع.
4. المبادرة بتجريب الجديد الذى قد تحجم عنه الحكومة بعد إثبات نجاحها.
5. تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومة بعد إثبات نجاحها.

6. إمكانية الانفتاح على خارج البلاد، والإستفادة من التجارب الناجحة التى قد تتلائم مع احتياجات المجتمع.
7. تفجير الطاقة الكائنة لدى الأفراد وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.
8. تنظيم الجهود التطوعية فى عمل جيد ومتعمد ومنظم.
9. تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتيسير والتمويل الذاتى كلما أمكن ذلك.
10. تحقيق رؤية مستنيرة ومميزة عن المستقبل.
11. توفير البرامج التعليمية والتدريبية لأفراد المجتمع من أجل توفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، أو لتحقيق جهود وأعمال المؤسسات الحكومية فى القيام بالجهود التعليمية لأفراد المجتمع.
12. تلعب الهيئات الأهلية دوراً قوياً فى السياسات الاجتماعية، وفى الجهود التى تبذل للتأثير على السياسة العامة وتشريع القوانين.
13. تقديم خدمات مباشرة لأفراد المجتمع.
14. القيام بدور تمهيدى فى القيام بالتجارب التى تفيد المجتمع، وفى نقل الخدمات من مكان لآخر، والقيام بشرح وتفسير بعض هذه الخدمات.

وتهدف المنظمات الأهلية بمختلف اتجاهاتها إلى تنمية المجتمع وتحسين أحوال المواطنين بأوسع معانى الكلمة، سواء أكان ذلك عن طريق تقديم خدمات، أو الدفاع عن الحقوق والقضايا، فالمنظمة الأهلية التى تنجح فى تحقيق هذا الهدف تعتبر منظمة متمتعة بالكفاءة، فالكفاءة هى معيار لأداء المنظمات الأهلية وفق أثرها فى المجتمع وقدرتها على التنمية الشاملة.[35]

وتعد منظمات المجتمع المدني وأنشطتها من أبرز الآليات والأدوات غير الرسمية فى تفعيل دور المرأة فى المجتمع، فهى من جانب تساهم فى احتواء السيدات فى العمل الأهلي عبر هذه المنظمات، مما يترتب عليه توفير العديد من فرص العمل سواء داخل أروقة تلك

المنظمات أو على المستوي الميداني كما أن توافر آلية مؤسسية فى إدارة أنشطة المنظمة من ناحية وارتفاع نسبة السيدات في مجالس الإدارات من ناحية ثانية يساعد على إفراز كوارد قيادية وناشطات في المجال الاجتماعي الأمر الذي يدعم بدوره الارتقاء بوضع ومكانة المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.[36]

ولدعم عمل الجمعيات الأهلية، ولتحقيق مشاركة فعالة للنساء فى هذه الجمعيات، ولدعم الحركة النسائية فى مصر:[37]

تنشط الجمعيات الأهلية المصرية إلى تحقيق ما يلي:

1- العمل علي رفع نسبة تمثيل النساء فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع لتصل إلي 50% علي الأقل فى الجمعيات التى تقدم خدمات المرأة.
2- العمل على تأكيد الديمقراطية فى انتخاب مجالس إدارات الجمعيات، والعمل على توسيع قاعدة العضوية بهذه الجمعيات، وخاصة العضوية النسائية.
3- ابتداع أشكال جديدة للتعاون والعمل المشترك للجمعيات الأهلية المصرية وتوسيع شبكة التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بقضايا المرأة.
4- العمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لتحريرها من المعيقات التى تقيد العمل بها، وتعديل أو إلغاء القانون رقم 32 لسنة 1964 لإتاحة تنظيم الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى وفقاً لأحكام القانون المدني التى عطلها القانون 32.
5- توجيه عناية مصممي البرامج فى المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى أن احتياجات المرأة متغيرة، وإلى ضرورة أن تصمم أى برامج للنهوض بالمرأة بشكل

يتفق مع الظروف البيئية والثقافية والاجتماعية فى كافة المناطق المختلفة التى تخدمها الجمعيات.

6- حث أجهزة الإعلام على نشر ثقافة العمل الأهلي التطوعي، وإبراز مساهمة المرأة فى هذا العمل، وإلقاء الضوء على أنشطة الجمعيات الأهلية النسائية الناجحة وعلى مساهماتها ودورها فى خدمة المجتمع.

ويحدد كل من Tropman & Tropman بعض خصائص هذه الجمعيات فى أنها وسيلة فاعلة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم، وفى أنها تتميز بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل، كذلك تمتاز الجمعيات الأهلية بأنها الأقرب إلى الناس بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية وأكثر إحساساً بمشكلاتهم ولذلك كان نشاط هذه الجمعيات متنوعاً ومتغيراً لمواجهة هذه المشكلات المختلفة. (38)

وجدير بالذكرأن الجمعيات النسائية تتميز بمجموعة من الخصائص التى تمكنها من أداء دورها التنموي تتمثل فى:(39)

1- القدرة على التعرف على المجتمع المحلي ومشكلاته واحتياجات سكانه من الخدمات وأوجه الرعاية المختلفة.

2- المرونة وسرعة الإستجابة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب وفق المستجدات المجتمعية.

3- انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة باعتبار أنها تستفيد بجهود أعضائها من المتطوعين لتأدية خدماتها.

4- إسهام برامجها ومشروعاتها فى تحقيق التنمية الاجتماعية إلى جانب تنمية وتدعيم الأسلوب الديمقراطي من خلال إفساح المجال للمشاركة فى تحقيق الأهداف التنموية لهذه المنظمات.

5- أنها تنشأ كإنعكاس لرغبة الأهالي أنفسهم فى إحداث التغيير وبالتالى فهم الذين يحددون أهدافهم من واقع قناعاتهم بما يحتاجه المجتمع من خدمات.

6- تنفذ هذه المنظمات الكثير من برامجها ومشروعاتها التنموية عن طريق ما يصل إليها من هبات وتبرعات بالإضافة إلى إشتراكات الأعضاء وبذلك تقدم الكثير من الخدمات كان على الحكومة أن تتحملها.

سادساً: الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية النسائية:

يمتلك الهيكل التنظيمي للمنظمات عامة وللمنظمات الأهلية بصفة خاصة ثلاث أجزاء أساسية هى:[40]

1- **المعيارية:** وتعنى مدى إعتماد المنظمة على القواعد والإجراءات من أجل توجيه سلوك العاملين فى إنجاز وظيفة أو مهمة معينة، فكلما كانت هناك خطوات موحدة للأداء وإنجاز مجموعة أنشطة متشابهة، وأن هذه الخطوات لا يجوز الخروج منها أو تجاوزها كانت المعيارية عالية.

2- **التعقيد:** ويشير إلى عدد الأنشطة، والأقسام والوظائف داخل المنظمة ودرجة التخصص وتقسيم العمل والمستويات الإدارية والمواقع الجغرافية، وكلما ازدادت هذه العناصر ازداد التعقيد فى الهيكل التنظيمي.

3- **المركزية:** وتشير المركزية إلى المستوي التنظيمي الذى له حق اتخاذ القرار، فبعض المنظمات لديها مركزية عالية فتكون معظم القرارات من الإدارة العليا، والبعض الأخر يكون هناك تفويض فى اتخاذ القرار للمستويات الدنيا والمركزية واللامركزية لها دور كبير فى تحديد نوع الهيكل التنظيمي.

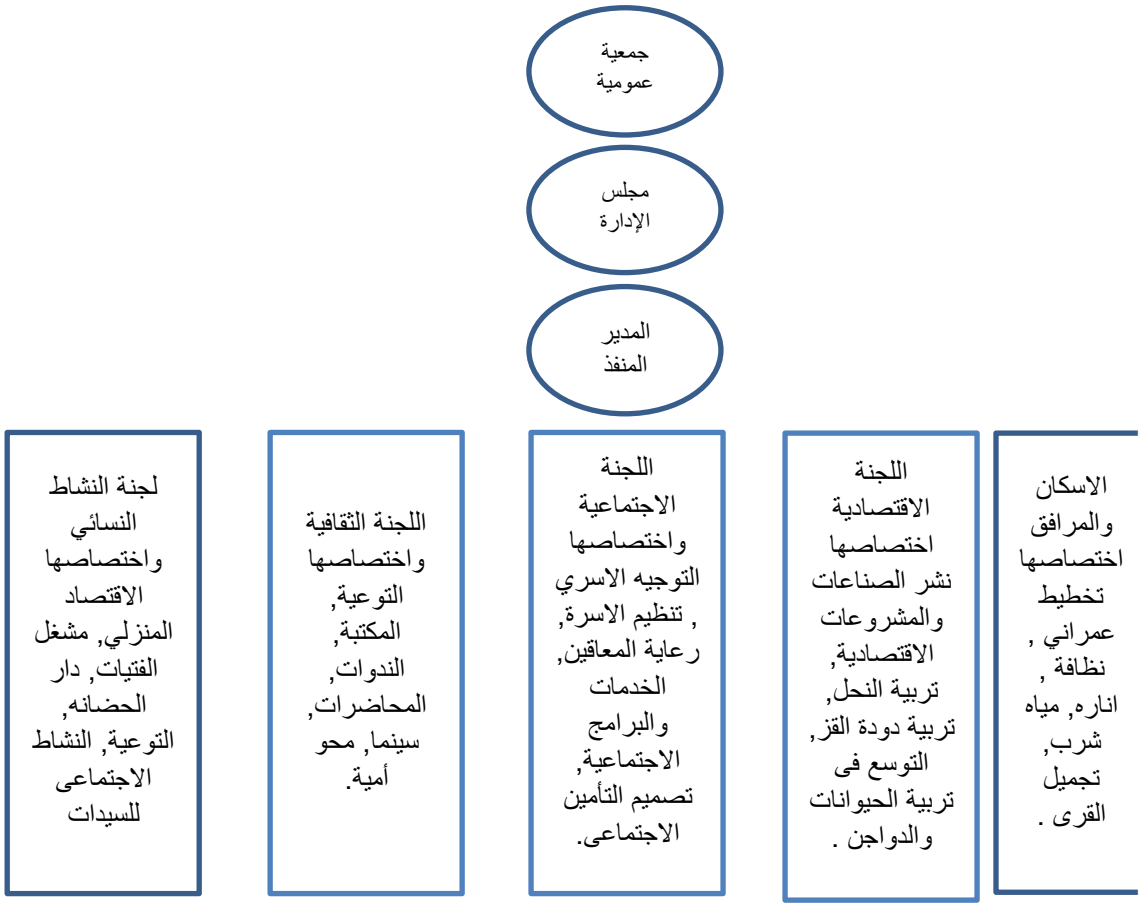

شكل رقم (1)

نموذج يوضح الهيكل التنظيمي لجمعية أهلية (41)

التنظيم الإداري لجمعية تنمية المجتمع ونماذج اللجان والخدمات بها

سابعاً : إسهامات الجمعيات الأهلية النسائية فى التنمية:

تساهم الجمعيات الأهلية بتقديم العديد من الخدمات التى تعمل على تعزيز وتقوية السكان داخل المناطق المهمشة، كما تركز منظمات المجتمع المدنى على التجديد الحضري، ومحاولة تحسين الظروف لمجتمعات جيرة محددة، وتقدم برامج تعليمية وثقافية كما تحاول إيجاد تفاعل اجتماعي يؤدى إلى تبادل ثقافي دائم واحترام متبادل ويجب أن نلاحظ أن هذه الأنشطة عادة ما تتطلب شراكات بين المنظمات والسلطات المحلية والتى تخلق فرصة للبناءات التى تؤثر على فاعلية المنظمات غير الحكومية.[42]

وللجمعيات والمؤسسات الأهلية باعتبارها من أهم مؤسسات المجتمع المدنى دوراً لا يقل أهمية بإعتبارها آلية فعالة لدعم المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى عملية التنمية الشاملة فهى الأقرب إلى القاعدة المجتمعية بما يمكنها من التعبير عن أصوات المواطنين وآمالهم واحتياجاتهم الإنسانية، ولقد اعترف المجتمع الدولى بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية كشريك أساسى فى التنمية بمفهومها الإنسانى الشامل.[43]

وتضطلع الجمعيات الأهلية بدور هام فى تنمية المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة التى تمارسها مثل: النشاط الاجتماعى والتنموى، النشاط الثقافى والدينى، حماية الطفولة والأمومة، إعانة الأسرة بالإضافة إلى الأنشطة المختلفة بالرعاية الصحية وقضايا البيئة.[44]

ويمكن القول أن دور المرأة التنموي يتمثل فى الجهود التى تبذلها المرأة بهدف تحقيق ما تكلف به من أعمال سواء في مجال الخدمات، والإنتاج وفق خطته التنموية وذلك بغرض الهدف الاجتماعي والاقتصادي للتنمية.[45]

مشاركة المرأة فى العمل الاقتصادى والاجتماعى:[46]

لاشك فى أن المرأة تساهم فى العديد من الصناعات التمويلية مثل صناعة الدواء، والمأكل، والملبس والتطريز والحياكة والأشغال اليدوية والزخرفة والنسيج الرفيع، وصناعة اللبن والجبن وتربية الدواجن، والعمل بالزراعة والحقل والبيع والشراء بالسوق وما يترتب على ذلك من تنمية الأسرة والمجتمع.

ومن ثم تعتبر وظيفة المرأة كربة بيت من أكثر الوظائف إنتشاراً رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، ومجموع ساعات العمل التى تقضيها ربات البيوت فى الأعمال المنزلية تتراوح ما بين 12 – 14 ساعة يومياً وإن قلت فى الحضر عنها فى الريف.

والمرأة أيضاً لها دور تنموي فى العمل الاجتماعي لا يستطيع أحد إنكاره، حيث تشارك فيه طوعاً سواء بفكرهن أو على مستوي التنفيذ والمتابعة أو التقويم دون تدخل خارجي عن طريق تشكيل جمعيات يسجلون فيها أهدافهم بوزارة الشؤون الاجتماعية، وتختلف الجهود الشعبية عن الجهود الحكومية والأهلية فى كونها تحدث بإستمرار وبتوجيه وإشراف محدود من وزارة الشؤون الاجتماعية، فالجهود الحكومية هى الجهود التى تقدمها الحكومة بأموالها ورجالها لمقابلة احتياجات المرأة المصرية وأسرتها، أما الجهود الأهلية فهى تلك العمليات التى يقوم بها المواطنون طوعاً.

ثامناً: مجالات نشاط الجمعيات الأهلية النسائية:[47]

تعتمد الجمعيات الأهلية فى ممارسة أغلب أنشطتها على المرأة وتشارك المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية الدينية والخيرية والمعنية بتنمية المجتمع المحلي وفيما يتعلق بالجمعيات التى تحدد أنشطتها بأنها، هذا ورغم أن مستويات مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية تتسم بالضعف فى عمومها وإن كانت تسجل ارتفاعاً ملحوظاً خاصة فى الجمعيات الأهلية التى تنشط فى مجال الأمومة والطفولة وجمعيات البيئة مقارنة بعضوية المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، كما نلاحظ إنخفاض نسبة المتطوعات فى

مقابل ارتفاع العاملات بأجر فى الجمعيات كما تنخفض نسبة تسديد الاشتراكات حيث لا تتعدى النصف فى أفضل الأحوال، كما تنخفض مشاركة الشابات الأقل من 40 عاماً فى الحياة العامة.

أما المجالات التى تهتم بالمرأة فى الجمعيات غير الحكومية فهى:

- مراكز تنمية المرأة .
- أندية الأطفال.
- الأندية النسائية.
- مكاتب تحفيظ القرآن.
- مشروعات الأمن الغذائي.
- أندية ثقافية واجتماعية.
- العيادات الصحية.
- مراكز التدريب المهني.
- دور المغتربات.
- قري الأطفال.
- مراكز خدمة المرأة العاملة.
- مراكز إعداد الأسر المنتجة.
- مكاتب الأطفال.
- خدمات تنظيم الأسرة.
- مؤسسات ذوي العاهات.
- مؤسسات الرعاية الفكرية.
- مراكز تدريب الفتيات.
- دور الحضانة.
- فصول محو الأمية والتقوية.
- دور المسنين والمسنات.
- أندية المسنين.
- الأسرة المضيفة.
- حدائق الأطفال.
- جمعيات تنمية البيئة.
- مكاتب التوجيه الأسري.
- الأسرة البديلة.
- الرائدات الريفيات.
- مراكز العلاج الطبيعي.

وهناك من حدد الأنشطة التى تعمل بها الجمعيات الأهلية:[48]

- رعاية الأمومة والطفولة.
- رعاية الأسرة.

- رعاية المسنين والمعوقين والأيتام.
- الأعمال الخيرية.
- الرعاية الاجتماعية والصحية.
- الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية.
- أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب.
- الأنشطة الدينية (تعليم الدين وتحفيظ القرأن وتنظيم الحج).
- حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون.
- التدريب المهنى.
- تنمية المجتمعات المحلية.
- تدريب المرأة.
- توثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل.
- الدفاع عن حقوق الإنسان.

تاسعاً: أدوار المنظم الاجتماعى فى الجمعيات الأهلية النسائية:

يشير مفهوم التدخل المهني على أنه العمل الصادر من الأخصائى الاجتماعى والموجه إلى النسق أو إلى جزء منه بغرض إدخال تعديلات أو تغييرات فيه وبحيث يكون هذا التدخل مبنياً على معارف الخدمة الاجتماعية وملتزماً بقيمها، قد يكون هذا النسق فرداً أو جماعة أو مجتمعاً محلياً.[49]

ويقسم نيوستتر أدوار المنظم الاجتماعي إلى أربعة أدوار هى:

جدول رقم (1)

أدوار المنظم الاجتماعي وفقاً لتقسيم نيوستتر

الدور الإدارى	الدور التربوى	الدور المهنى	الدور الإنشائى أو الإنمائى
جمع المعلومات عن المؤسسة. تقسيم الجهود بين أقسام المؤسسة. توزيع المسئوليات على العاملين. تنظيم الإشراف على مختلف الشئون الإدارية. القيام بالتسجيل. مساعدة اللجان. القيام بالرجعية والعلاقات العامة.	القيام بالتدريب. حث أفراد المجتمع على القيام بمسئولياتهم تجاه المجتمع. القيام بعمليات اتصال وعلاقة عامة.	تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها. وضع الخطة المناسبة. اكتشاف الموارد المادية والبشرية. حث الجهود لمواجهة المشكلات. دعم التنسيق والتعاون بين ممثلي الهيئات. تدريب القيادات.	زيادة الموارد الموجودة بالمجتمع. اكتشاف موارد جديدة. اكتشاف قيادات اجتماعية وسياسية. تشكيل لجان جديدة. تنظيم حملات جمع المال.

وهناك من حدد دور المنظم الاجتماعى فى الجمعيات الأهلية النسائية وهى:[50]

1- المساهمة فى إحداث تغييرات كيفية وليس فقط الإكتفاء بإحداث تغييرات كمية.
2- تعظيم الإهتمام بالمشاركة الشعبية فى جهود وأنشطة التنمية والإعتماد أساساً على أسلوب المساعدة الذاتية والحلول الذاتية للمشكلات الاجتماعية.
3- المساهمة فى زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية فى مجال تحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة.
4- العمل على تدريب المتطوعين والمشاركين والإداريين على كيفية الإمساك بالسجلات وكتابة التقارير المختلفة.
5- العمل على تعريف السكان بخدمات وإمكانيات المنظمات غير الحكومية.
6- التعاون فى تدعيم الإتصال بين المنظمة والمنظمات الأخرى.
7- التعاون مع مجلس الإدارة واللجان فى تفعيل البرامج والأنشطة وتحسين الخدمات المقدمة للسكان.
8- التعاون فى توفير كافة احتياجات المنظمة.
9- التعاون فى المطالبة بتعديل القوانين التى تحد من العمل الأهلى.
10- التعاون فى تحديد المشكلات والتخطيط واتخاذ القرارات التى تتناسب مع أهداف المنظمة.
11- العمل على استخدام نظم المعلومات بما يمكن من تحقيق أهداف المنظمة.
12- المساهمة فى تحقيق التكامل والعمل الفريقى بين المتطوعين والمساهمة فى تنظيم العلاقات غير الرسمية بين المنظمة والمنظمات الأخرى.
13- العمل على تطوير أداء المنظمة من خلال الدورات التدريبية وتحقيق التناسب بين عدد المستفيدين والخدمات التى تقدمها المنظمة والتركيز على الخدمات والبرامج التتنموية.

المراجـــــــع

1. هناء حافظ بدوى. (2002). إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص7.
2. سهام عبد السلام. (2005). المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة فى مجال المرأة رؤي وإشكاليات، دار العين للنشر: القاهرة، ص 53.
3. محمد عبد الفتاح محمد. (2012). إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية "قضايا ورؤي معاصرة"، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 49.
4. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله. (2004). الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية "نماذج تطبيقية"، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 84.
5. مدحت أبو النصر. (2004). إدارة الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية: القاهرة، ص 52.
6. Frost, N. (2017). From “silo” to “network” profession–a multi-professional future for social work. Journal of Children's Services,vol.12, No 2-3,P 174.
7. طارق وفيق. (2005). فى مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية فى مصر رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة، المكتبة الأكاديمية: القاهرة، ص ص 192.
8. السيد عبد الحميد عطية. (2001). التشريعات ومجالات الخدمة الاجتماعية– الأسرة والطفولة والأمومة – التسول – الإدمان الجمعيات الأهلية والبيئة"، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 175.
9. محمد حسنين العجمى. (2007). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية: المنصورة، ص 104.
10. محمد إبراهيم خيري الوكيل. (2015). التطور الدستوري والتشريعي للجمعيات الأهلية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع: الجيزة، ص 30.
11. طارق وفيق. (2005). مرجع سبق ذكره، ص ص 192: 193.
12. محمد عبد الفتاح محمد. (2006). الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 41.

13. رشاد أحمد عبد اللطيف. (2005). عمليات ومداخل حديثة فى طريقة تنظيم المجتمع، د.ن، ص 298.
14. محمد عبد الفتاح محمد. (2008). الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 59.
15. أماني قنديل وسارة بن نفيسة. (د.ت). الجمعيات الأهلية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، ص 54.
16. سهام عبد السلام. (2005). مرجع سبق ذكره، ص 72.
17. هويدا عدلي. (2005). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إتفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية: الإسكندرية، ص 13.
18. مدحت أبو النصر. (2004). مرجع سبق ذكره، ص 54.
19. علي سيد علي مسلم، إبراهيم صبرى أحمد حسنين. (2016). تنظيم المجتمع ومواجهة الكوارث، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص ص 112: 113.
20. أحمد عبد الفتاح ناجي. (2018). العمل الاجتماعى التطوعى الأدوار والمسئوليات فى ظل النظام العالمى الجديد، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص ص 195: 196.
21. إبتهاج عبد القادر محمد. (2009). الجمعيت الأهلية ورعاية كبار السن، د.ن: القاهرة، ص ص 258: 259.
22. على ليلة. (2013). المجتمع المدنى العربى " قضايا المواطنة وحقوق الانسان"، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ص 60.
23. نهي عدنان القاطرجي. (2017). المرأة فى منظومة الأمم المتحدة–رؤية إسلامية–، إنجلترا : E–Kutub، ط 2، ص ص 128: 130.
24. أحمد فوزى. (2003). البيئة المصرية، مكتبة المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب: الإسكندرية، ص ص 284: 185.
25. محمد عبد الفتاح محمد وهالة مصطفي السيد. (2009). ممارسة تنظيم المجتمع فى الأجهزة والمنظمات المجتمعية، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 103.
26. محمد هيكل. (2002). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية: القاهرة، ص 171.

27. محمد زكي أبو النصر. (2010). إغتراب الرعاية الاجتماعية فى مجتمع الرفاهة، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 249.
28. جمال شحاتة حبيب. (2010). قضايا وبحوث وإتجاهات حديثة فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص ص 554: 555.
29. عبد الله محمد عبد الرحمن. (2009). إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ص ص 59: 60.
30. Martinz Brawley. (1990). The Role of Social Work in Integrated Rural Development, Pennsylvania, USA ,P.1.
31. السيد عبد الحميد عطية. (2001). مرجع سبق ذكره، ص 171.
32. Farah Mulyasari ,Rajib Shaw. (2012). Community- Based Disaster Risk Reduction Disaster Risk Reduction In Indonesia Role Of Woman, youth and faith – based Group, Emeraled Publishing Limited, 20 March, p231.
33. أحمد عبد الله. (1995). المرأة– الطفل– القانون، (د–ب)، (د–ن)، ص 7.
34. علي سيد علي مسلم، إبراهيم صبرى أحمد حسنين. (2016). تنظيم المجتمع ومواجهة الكوارث، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص ص 114: 115.
35. هالة مصطفى السيد. (د.ت). إدارة المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص 20.
36. أحمد محمد طاهر. (2006). العوامل الثقافية والاجتماعية المعوقة لجهود النهوض بالمرأة، المجلس القومي للمرأة: القاهرة، ص24.
37. سامية محمد فهمي. (1997). المرأة فى التنمية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ص ص 357: 358.
38. مدحت أبو النصر. (2004). مرجع سبق ذكره، ص 58.
39. محمد عبد الفتاح محمد. (2006). مرجع سبق ذكره، ص 157.
40. عادل رضوان الهواري. (2019). تنظيم المجتمع المعاصر بين التنظير والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، ص 126.
41. أحمد مصطفي خاطر وأخرون. (2001). الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية: الإسكندرية، ص 326.

42. van Tongeren, P., van de Veen, H., & Verhoeven, J. (Eds.). (2002). Searching for peace in Europe and Eurasia: an overview of conflict prevention and peacebuilding activities. Lynne Rienner Publishers, p 58.

43. أحمد عبد الفتاح ناجى. (2018). مرجع سبق ذكره، ص 174.

44. جمال محمد أبو الوفا، سحر فتحى. (2000). تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التنمية المجتمعية، عالم التربية: مصر، ص 295.

45. محمد عبد الفتاح محمد. (2008). مرجع سبق ذكره ، ص 201.

46. عصام نور. (2002). دور المرأة فى تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، ص ص 41: 53.

47. مني عطية خزام. (2010). شبكة الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية حياة الفقراء، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ص ص 315: 316.

48. طلعت مصطفي السروجي. (2010). الخدمة الاجتماعية الدولية, مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة, ص ص 318: 319.

49. منال طلعت محمود وهالة مصطفى السيد. (2012). إتجاهات معاصرة لممارسة تنظيم المجتمع فى أجهزة ومنظمات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث: الإسكندرية، ص ص 273: 274.

50. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم. (2007). التطوير الإدارى فى منظمات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، ص ص 273: 274.